مفـــاهيم أساســـية في الفكـــر الاقتصـــادي الإســـلامي

Basic concepts in Islamic economic thought

إعـــداد الباحـــث/ العـــربي الســـيد محمـــد عبـــد الله داود

الملـــــخـــص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الاقتصـــاد الإســـلامي لأنـــه يعـــد أروع الـــنظم الاقتصادية والتي من خلالها يتبادل الناس جميع الأنواع المباحة مـــن العقـــود مثـــل البيـــع والـــرهن والشركات والحوالة والمزارعة وتصبح أداة للقضاء علي الفقر والبطالـــة بمـــا فـــرض مـــن الزكـــاة والكفارات والنفقات، فالنظام الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ مـــن الـــدين الإســـلامي الـــذي يشمل كافة جوانب ومجالات الحياة، فهو من إبـــداع الخـــالق عـــز وجـــل. فهـــو نظـــام كامـــل متكامل ثابت ولا يماثله أي نظام اقتصادي آخر لأنه نظـــام لا نقصـــان فيـــه بـــأي شـــكل مـــن الأشكال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، النظم الاقتصادية.

Abstract:

This research paper aims to study Islamic law because it is considered the most wonderful economic system through which people exchange all permissible types of contracts such as sale, mortgage, companies, transfer and farming, and it becomes a tool for eliminating poverty and unemployment with what is imposed from zakat, penances and expenses. Which includes all aspects and areas of life. It is a complete, integrated, fixed system and is not comparable to any other economic system because it is a system in which there is no deficiency in any way.

Key words: Islamic economics, economics systems.

مقـــدمـــة

لقد شرع الإسلام أروع النظم الاقتصادية والتي من خلالها يتبادل الناس جميع الأنواع المباحة من العقود مثل البيع والرهن والشركات والحوالة والمزارعة وتصبح أداة للقضاء علي الفقر والبطالة بما فرض من الزكاة والكفارات والنفقات، فإن هذه الشريعة أكمل الله عز وجل بها الدين وأتم بها النعمة حيث يقول تعالي: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة:٣)، فهذه الآية تؤكد كمال العقيدة، والأحكام العملية، ومكارم الأخلاق، فلا يجد المؤمن في هذا الدين نقصاً يستحق الكمال، ولا قصوراً يستحق إضافة، فهذا الدين هو الذي ارتضاه لنا الله عز وجل، وفي ذلك يقول ابن القيم:" فإن الشريعة مبناها وأساسها علي الحكم ومصالح العباد في المعاش، والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها"(١).

فالنظام الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي الذي يشمل كافة جوانب ومجالات الحياة، فهو من إبداع الخالق عز وجل. فهو نظام كامل متكامل ثابت ولا يماثله أي نظام اقتصادي آخر لأنه نظام لا نقصان فيه بأي شكل من الأشكال(٢).

إن الاقتصاد الإسلامي يخضع بكل جوانبه لتعاليم الدين الربانية التي تنظر للنشاطات الاقتصادية علي أنها من العبادات، فالعمل والتجارة والاستثمار من وسائل التقرب لله عز وجل. حيث إن الهدف الأساسي من هذا الاقتصاد هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بأسره قبل تحقيق المصلحة الشخصية، فعن أنس رضي الله عنه عن النبي (ﷺ) أنه قال: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"(٣).

وفي هذا الشأن يقول جاك أوستري وهو أحد علماء الاقتصاد البارزين في فرنسا:" إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في النظامين المعروفين (الرأسمالي-الاشتراكي)، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة"(٤).

والنظام الاقتصادي الإسلامي مختلف تماماً عن الأنظمة الأخرى، فمثلاً النظام الاقتصادي الرأسمالي تكثر الاحتكارات، والاتحادات ضد الأفراد، والنظام الاقتصادي الاشتراكي تحل فيه الهيئات والمؤسسات محل الفرد، وتحرم الأفراد من حرية التملك أو حرية التصرف، وبهذا نجد الرأسمالية والاشتراكية قد سارا في طريق واحد هدفه إذلال الأفراد

والتحكم فيهم[٥]، حيث يقول عز وجل: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ (طه: ١٢٤)

مشكـــلة الدراســـة:

تتمثل المشكلة في هذا البحث في عدة عناصر أهمها ما يلي:

- إن القراءة الأولية والتي لم تصل إلي مستوي البحث والتدقيق تشير إلي أن النظام الاقتصـــادي الإسلامي يستحق الدراسة والبحث، حيث أن إحياء وتوضيح دور الاقتصاد الإسلامي هو حق لله سبحانه وتعالى، وليس ذلك فحسب بل حق للبشر أيضًا.
- غياب الجانب الروحي المستمد من العقيدة الإسلامية في نظـــم الاقتصـــاد وهـــذا يـــؤدي إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية أو التنمية الاقتصـــادية والاســـتقرار الاقتصـــادي ممـــا يؤدي إلى انتشار الفقر والتبعية في المجتمـــع المصـــري، حيـــث قـــال تعـــالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا . الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ (الكهف: ١٠٣- ١٠٤).
- قلة وندرة الدراسات الإسلامية عـــن الفكـــر الاقتصـــادي الإســـلامي والـــذي يحقـــق المصلحة العامة للمجتمع وليس للفرد وحسب، مما يســـتدعي ويزيـــد الحاجـــة إلى مثـــل هذه الدراسات.

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات كما يلي:

١- هل يسهم الفكر الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفقر؟

٢- هل يؤثر الفكر الاقتصادي الإسلامي على اقتصاديات الـــدول الإســـلامية الـــتي تقاســـي الفقر والتبعية للاقتصاديات الوضعية والفرار منها؟

٣- ما مدى إمكانية تطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي على المجتمع المصري؟

٤- هل تؤثر سياسة الفكر الاقتصادي الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة؟

وهذا هو جوهر المشكلة التي يحاول الباحث التصدي لهـــا لـــربط العقيـــدة الإســـلامية في عقل وقلب المسلم لكي ينفعل بها ويتفاعل معها في هذا المجال.

أهـــداف الدراســـة: وتهدف هذه الدراسة إلى:

١- إبراز وتوضيح الأساس المذهبي للفكر الاقتصـــادي الإســـلامي ودوره في تحقيـــق التنميـــة الاقتصادية الشاملة لموارد الدولة الإسلامية في إطار الشريعة الإسلامية.

٢- إبراز أهم العوامل والسمات لطبيعة وخصـــائص الفكـــر الاقتصـــادي الإســـلامي الـــتي أدت إلي الوصول إلي الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في تحقيـــق الاســـتقرار الاقتصـــادي وعـــلاج مشـــكلة الفقر والتبعية الاقتصادية.

وإدراكًا لأهمية هذه الدراسة فإنـــه لمـــن المفيـــد التعـــرف علـــى خصـــائص الفكـــر الاقتصادي الإسلامي، وتحليل وتقيـــيم سياســـة الفكـــر الاقتصـــادي ودوره في تحقيـــق العدالـــة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

الدراســـات الســـابقـــة: لقد تم الاطلاع علي عدد من الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث منهجًا أو محتوى أو كليهما معًا، وأهمها ما يلي:

دراسة عبد الله عبد العزيز الصعيدي (١٩٩٤): بعنوان "بعض المفاهيم الأساسية في الفكر الاقتصادي الوضعي والفكر الإسلامي"، وتهدف الدراسة إلي مقارنة بين مفاهيم ثلاثة رئيســـية (علـــم الاقتصاد- المشكلة الاقتصادية- النظام الاقتصادي) في كل من الفكر الاقتصـــادي الوضـــعي والفكـــر الاقتصادي الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج هي:

١- يرتكز التوازن في علم الاقتصاد الوضعي علي مفهوم مـــادي خـــالص أمـــا التـــوازن في الاقتصاد الإسلامي فهو توازن بين المادة والـــروح وتـــوازن بـــين مقتضـــيات العمـــل في الدنيا ورضوان الله في الآخرة.

٢- أدى تطبيق النظام الوضعي إلي تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقـــراء أمـــا الأســـس الـــتي يقوم عليها النظام الاقتصادي في الإســـلام فهـــي أســـس مصـــدرها كتـــاب الله وســـنة رسوله ومن ثم فهي تقيم التوازن بين مصلحة الفرد ومصـــلحة الجماعـــة والتـــوازن بـــين الملكية الخاصة والملكية العامة كما أنها تحقق العدالة الاجتماعية في أسمى معانيها.

دراسة حافظ إبراهيم صـــالح (٢٠٠٢): بعنـــوان السياســـة النقديـــة بـــين الفكـــر الاقتصادي الوضعي والفكر الاقتصادي الإسلامي، وتهدف الدراســـة إلي التعـــرف علـــي الفكـــر الاقتصادي الإسلامي من حيث نظرته إلي النقود والسياســـة النقديـــة ومـــدي اتفاقـــه أو اختلافـــه

مع الفكر الاقتصادي الوضعي في هذا المجال، واعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

١- إن أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي يتميز بفعالية أكبر من مثيلتها في الاقتصاد الوضعي.
٢- إن الأدوات النوعية للسياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي لا تختلف كثيرا عنها في النظام المصري الإسلامي.

منهج البحث:

يعتمد البحث علي المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي والذي يمكن من خلاله التركيز على وصف الظاهرة وتشخيصها واستنباط النتائج التي يمكن الوصول إليها والتعرف على معطيات عن الأوضاع الاقتصادية المترتبة على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومدى الاستفادة منه وإمكانية تطبيقه في العصر الحالي.

حدود البحث:

- **الإطار الزماني** : والذي يركز على التدرج التاريخي أو الزمني وفقًا لفترات زمنية محددة.
- **الإطار المكاني** :في الدولة الإسلامية الأولى في الجزيرة العربية (آسيا وأفريقيا).

فروض الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المنهجية للدراسة فقد دار في ذهن الباحث عدد من الفروض التي أثارتها الدراسة وانتهى الباحث فيها إلى صياغتها وهي:

١- يسهم الفكر الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفقر في كل وقت وحين.
٢- يؤثر الفكر الاقتصادي الإسلامي على اقتصاديات الدول الإسلامية التي تقاسي الفقر والتبعية للاقتصاديات الوضعية والفرار منها .
٣- تؤثر سياسة الفكر الاقتصادي الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة.

ومن هنا يمكن تقسيم هذا البحث إلى:

- **المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد في اللغة والاصطلاح.**
- **المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي، مفهومه، نشأته، خصائصه، مبادئه.**

المبحـــــث الأول
مفهـــوم الاقتصـــاد في اللغـــة والاصطـــلاح

أولاً: تعـــريف الاقتصـــاد في اللغـــة:

يعرف في لسان العرب: "القصد" هو استقامة الطريق قصد يقصد قصداً فهو قاصد، لقوله تعالى: وعلي الله قصد السبيل، أي علي الله توضيح الطريق والدعاء إليه بالحجج والبراهين الظاهرة ومنها جائر: أي ومنها طريق غير قاصد وطريق قاصد سهل مستقيم وسفرًا قاصدًا سهلاً قريبًا، وفي التنزيل العزيز: لو كان عرضًا قريبًا وسفرًا قاصدًا لاتبعوك(٦).

ثانيًا: تعـــريف الاقتصـــاد اصطلاحـــاً:

أما تعريف الاقتصاد اصطلاحاً فهو: علم لـه موضـوعاته ومسـائله، ولفظيـاً فهـو ترجمة لكلمة (ECONOMICS) التي أصـلها اللاتـيني إدارة أو تـدبير المـنزل، وتم إطلاقهـا علي هذا العلم وترجمت إلى العربية بلفظ"اقتصاد"(٧).

ويذكر سعد اللحياني (١٤٢٨ هجرية) بعض التعريفات لعلم الاقتصاد(٨):

١- **تعريف آدم سميث**: هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تجعـل الأمـة لـديها الإمكانـات أن تغتني، وفي هذا التعريف نجده يركز علي الثروة وكيفية تحصيلها.
٢- **تعريف مارشال**: بأنه العلم الذي يدرس البشرية في أعمال حياتهم العاديـة مـن حيـث حصولهم على الدخل وكيفية تصرفهم فيه.
٣- **تعريف بيجو**: بأنه العلم الذي يقـوم بدراسـة الرفاهيـة الاقتصـادية، والـذي يركـز بدوره علي تحقيق مستوي مرتفع من المعيشة.
٤- **تعريف روبنز**: بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المختلفة من جهة والوسائل النادرة ذات الاستخدامات المتعددة من جهة أخرى.
٥- **تعريف ساموبلسون**: بأنه دراسة اختيار الفرد والمجتمع كيفية توظيـف المـوارد النـادرة التي تستخدم كبديل لإنتاج السلع المتنوعة وإمكانية توزيـع هـذه السـلع للاسـتهلاك بين الأفراد والجماعات في المجتمع حاضرًا ومستقبلاً.

المبحـــث الثـــاني

مفهـــوم الفكر الاقتصـــادي الإسلامي، مفهومـــه، نشأتـــه، خصائصه، مبادئـــه

تمـــهـــيد:

إن الاقتصاد الإسلامي يتميـــز بالواقعيـــة والأخلاقيـــة، فالواقعيـــة تعـــني اســـتهداف الاقتصاد الإسلامي في قوانينه وأنظمتـــه للغايـــات الـــتي تتفـــق مـــع واقـــع الإنســـانية بفطرتهـــا وخصائصها العامة، ويبني مخططه الاقتصادي علي أســـاس النظـــرة الواقعيـــة للإنســـان ويراعـــي الأهداف التي تتوافق مـــع النظـــرة الأخلاقيـــة. إذ أن الاقتصـــاد الإســـلامي لا يهـــتم بالناحيـــة الموضوعية فقط لتحقيق الغايات، وإنما بالناحيـــة النفســـية لاتبـــاع الوســـائل الـــتي تتحقـــق بهـــا الغايات، ومن أجل ذلك فرض الإسلام من الفـــرائض الماليـــة والزكـــاة مـــثلاً كفـــرائض تحفـــز الإنسان للمشاركة في تحقيق أهداف الاقتصـــاد الإســـلامي بشـــكل متميـــز ومقصـــود وذلـــك للتقرب من الله عز وجل وطلب رضاه.

كما أن الاقتصاد الإسلامي بني علي أساس أخلاقـــي ينصـــر الضـــعيف ويضـــمن حق الفقير في مال الغني، حيث شدد الرسول (ﷺ)علـــي أهميـــة الأخـــلاق الطيبـــة عنـــد معشـــر التجار والمتعاملين معهم. قال الرسول(ﷺ): "إن من خياركم أحسنكم أخلاقًا"[٩].

ومن هنا ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي،ونشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي.**
- **المطلب الثاني:خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي.**
- **المطلب الثالث: مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي.**

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي، ونشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: تعريـــف الاقتصاد الإسلامـــي:

لا شك أن مصـــطلح "الاقتصـــاد الإســـلامي" ينقســـم إلى كلمـــتين: "الاقتصـــاد"، و"الإسلامي". فكلمة الاقتصاد مشتقة من لفـــظ إغريقـــي يعـــني "تـــدبير المـــترل"، وبالاســـتعانة بقواميس اللغة العربية نجد لها معاني عديدة وإجماليًّا تعني الوسطية، الاعتدال، والاستقامة.

والاقتصاد عند علماء الفقه والشريعة مفهوم يرتبط عادة بالمعاملات وبخاصة التي تتعلق بالأموال والسلوكيات المعيشية المتعلقة بأصول الدين الإسلامي والذي ينطوي في مفهومه: "الوسطية، الاستقامة، والاعتدال، أما بالنسبة لكلمة "إسلامي" فهي تتعلق بمصطلح "الاقتصاد الإسلامي" بمفرده وهي الحد الفاصل الذي يميزه عن "الاقتصاد المعاصر".

وبالنسبة لتعريف "الاقتصاد الإسلامي"، فقد اجتهد علماء الاقتصاد الإسلامي وذلك لوضع تعريفات له وذلك كلٍ بحسب تصوره ونذكر منها ما يلي:

هو العلم الذي يدرس ويبحث كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات التي تتسم بالوفرة والتنوع لإشباع الحاجات الإنسانية، وذلك في ظل إطار معين من القيم والتقاليد الإسلامية وتطلعات المجتمع(١٠).

ويعرفه أحمد فهمي أبو سنة بأنه: العلم بالقوانين التي تساعد علي تنظيم الثروة من حيث إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها والمحافظة عليها لسد حاجة أفراد الشعب والدولة من نظرة إسلامية(١١). ويعرفه شوقي دنيا: هو العلم الذي يدرس الظواهر الاقتصادية في المجتمع المسلم(١٢).

ويعرفه عبد الرحمن يسري: بأنه العلم الذي يختص بالبحث في استخدام الموارد البشرية والغير بشرية التي خلقها الله للمجتمع بالطريقة التي تساعده في إنتاج أقصي ما يمكن من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الرشيدة للأفراد في الحاضر والمستقبل، وكذلك يبحث في توفير الظروف الملائمة لتقييم الناتج وتوزيعه بطريقة عادلة بين الأفراد بحيث تتفق مع الشريعة الإسلامية(١٣).

ومن خلال التعريفات السابقة يستنتج الباحث أنه يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه: مجموعة من القواعد والمبادئ المستوحاة من القرآن والسنة والأحكام الفقهية في الشريعة الإسلامية والتي تدرس السلوكيات والظواهر المالية في إطار تلك القواعد والمبادئ بحيث يصل المجتمع المسلم إلى حد الكفاية.

ثانيًا: نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد اعتني الإسلام بتنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بين الناس مثلما اعتنى بالجوانب المختلفة للحياة، حيث قرر الأصول الاقتصادية العامة التي تعمل علي ربط الناس بالدين الإسلامي في جميع أوجه الحياة وذلك من خلال الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة(١٤).

فمن الآيات التي تضمنت أحكام البيع وتحريم الربا، قال تعالي: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (سورة البقـــرة: ٢٧٥)، ومن الآيات التي أمرت بتوثيق العقود قوله تعالي: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

ومن الآيات التي أمرت بالوفاء بالعقود قوله تعالي: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ (المائـــدة: ١)، كمـــا أن هناك من الآيات التي نظمت التصرف في المال وإنفاقه مثل قوله تعالي: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأعـــراف: ٣١)، ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ (النساء: ٥)، ومن الآيـــات التي حرمت أكل مال الغير قوله تعالي: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ (النساء: ١٠)، وغير ذلك من الآيات التي عالجت الجوانب الاقتصادية المتنوعة في كثير مـــن المواضع في القرآن الكريم.

وكذلك جاءت العديد من الأحاديث النبوية الشريفة في هذا المعني، فقد تضمنت بعض الأحاديث حرمة الاعتداء علي الأموال، فقد روي عن الرسول (ﷺ) أنه قال: "أَلاَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ " قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ – ثَلَاثًا – وَيْلَكُمْ، أَوْ وَيْحَكُمْ، انْظُرُوا، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[١٥]، كما جاء بعضها في توضيح أحكام بعض أنواع النقود، كالسلم، والرهن، والشركة والحوالة، وغير ذلك[١٦].

المطلب الثاني: خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي:

١- الربانية:

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي رباني فريد، فهو مستقل ومختلف عن الأنظمة الأخرى، فهو من عند الله سبحانه وتعالي خالق الناس ومبدع الأشياء، وهو يعلم بما يصلح للإنسان باختلاف الأزمان والأماكن، بينما الأنظمة الأخرى هي أنظمة من صنع البشر الذين من أهم صفاتهم النقص والجهل وإتباع الأهواء[١٧].

حيث إن الفكر الاقتصادي الإسلامي رباني مصدره رباني، فالوحي الإلهي "القرآن والسنة" هو مصدره، ثم يأتي مصادر التشريع الأخرى مثل الإجماع والقياس والاجتهاد، وهذه الخاصية ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي، حيث إن الأنظمة الاقتصادية الأخرى هي من وضع البشر منها ما أسند لديانات محرفة ومنها ما أسند لنظريات وضعية من استنباط الإنسان الذي قد يصيب وقد يخطئ، أو قد يتأثر بالفلسفة المعتنقة أو البيئة المحيطة.

حيث يتمثل مقصد هذا النظام الرباني في إشباع وتوفير ما يحتاجه الإنسان من الحاجيات الأساسية وتحقيق حد الكفاية ليحيا حياة جيدة رغدة يتوفر فيها الإشباع المادي والروحي سويًّا، هذا بعكس النظم الأخرى مثل (الرأسمالي- الاشتراكي) التي مقصدها الأساسي هو تحقيق الإشباع المادي دون أدني اعتبار للإشباع الروحي، حيث إن هدفها الأسمى هو تحقيق اللذة أو المنفعة المادية وإهمال النواحي الروحية الأخلاقية[١٨].

٢- الاستخـــلاف:

إن الاستخلاف في المال هو أحـــد الأصـــول الكـــبرى الـــتي بنيـــت عليهـــا نظريـــة الاقتصاد الإسلامي، والغاية منها أن الإنسان هـــو خليفـــة الله علـــي أرضـــه الـــتي ســـخرها الله سبحانه وتعالي لعباده ويسر لهم العيش فيها بهـــدف إعمارهـــا والانتفـــاع بخيراتها.لـــذلك يجـــب علي الإنسان طاعة أوامر الله بالتصرف في هذه الأموال والأملاك، ومن هنـــا يمكـــن القـــول بـــأن هذا المال وسيلة وليست غاية؛ فالإنسان مستخلف علي هذا المـــال(١٩)، حيـــث يقـــول ســـبحانه وتعـــالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد: ٧).

فملكية المال في الاقتصاد الإسلامي ترتبط بمبادئ صادقة لما في هـــذا المـــال مـــن خـــير للإنسان والمجتمع وبما فيه رضا الله أولاً وأخيراً، كما أنها ملتزمة بشروط محـــددة بحيـــث يجـــب أن يكتسبه بطرق مشروعة ويستخدمه فيما أحل الله له، ولا ينسي حـــق الفقـــراء فيـــه مـــن الزكـــاة والصدقات، مما ينتج عنه زيادة تنظيم الدورة الاقتصادية بـــين أفـــراد المجتمـــع. حيـــث روى ابـــن حيان والترمذي في جامعه أن رسول الله (ﷺ) قال: "لا تـــزول قـــدم عبـــد يـــوم القيامـــة حـــتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبـــلاه، وعـــن علمـــه مـــاذا عمـــل فيـــه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه"(٢٠).

٣- الارتبـــاط بالقيم الأخـــلاقية:

حيث إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يتميز بأنه في جوانبه المختلفـــة يراعـــي المبـــادئ الأخلاقية، والقيم السامية ويلتزم بها ويحافظ علي الفطرة الســـليمة، وتركـــز تشـــريعاته بالمحافظـــة على الأصول الخمسة في الحياة وهي: (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).

فنجد أن الاقتصاد الإســـلامي يعتمـــد علـــي القـــيم الأخلاقيـــة بعكـــس الاقتصـــاد الرأسمالي أو الاشتراكي الذي يهتم بالحاجات الإنســـانية وطـــرق إشـــباعها بغـــض النظـــر عـــن الاهتمام بالأخلاق، فالاقتصاد الإسلامي يعتمد علي القـــيم الأخلاقيـــة ويعتـــبر المـــال وســـيلة لا غاية فهو ميدان استخلاف لا استقلال. فللأخلاق دور مـــؤثر في الاقتصـــاد الإســـلامي، فـــالقيم الأخلاقية تحكم العلاقة بين الأفراد والمجتمعـــات، فقـــد بـــني الاقتصـــاد الإســـلامي علـــي القـــيم الأخلاقية والمعايير الشرعية التي تميزه، فلقد بعث الرســـول (ﷺ) لضـــبط هـــذه القـــيم الأخلاقيـــة

لتحقق سلوكًا اقتصاديًا منضبطًا في كافة نواحيه وذلك لتحقيق التنمية والخير للمجتمع المسلم وجميع أفراده(٢١).

فعن أبي عباس رضي الله عنهما قال:"لما بلغ أبا ذر مبعث النبي (ﷺ) قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي يأتيه الخير من السماء واسمع من قوله ثم ائتني، فانطلق الأخ حتى قدمه وسمع من قوله ثم رجع إلي أبي ذر قال له: رأيته يأمر بمكارم الأخلاق وكلاماً ما هو بالشعر"(٢٢).

ومن أهم القيم والضوابط الأخلاقية التي بني عليها الفكر الاقتصادي الإسلامي ما يلي:

أ- الأمـــانـــة:

وهي تعني أداء الحقوق والمحافظة عليها وعدم استغلال الإنسان لمنصبه في منفعة له أو لأهله(٢٣) ، فقد قال الله تعالي: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (النساء: ٥٨)، وقال رسول الله (ﷺ): "أد الأمانة إلي من ائتمنك ولا تخن من خانك"(٢٤).

ب- الاعتـــدال والقصـــد:

ويعني التوسط والاعتدال في جميع الأمور بحيث لا يتصف الإنسان بالإسراف لدرجة كبيرة أو بالبخل والتقتير، ويقول عز وجل في ذلك: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ (الإسراء ٢٦-٢٧)، ويقول سبحانه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ (الإسراء:٢٩). فالإنسان في كلا الحالتين مذموم في الإسلام، فالبخل يؤدي إلي نقص استهلاك الناس للموارد، بينما الإسراف يؤدي إلي إسراف وتبذير الموارد(٢٥).

ت- الـــوفـــــاء:

ويعني أن يتصف الاقتصاد الإسلامي بالوفاء واحترام العقود المسجل بها الالتزامات المالية. حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ (المائدة: ١)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۚ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۖ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ (الإسراء: ٣٤).

٤- التكـــامل والشمـــول:

يتمسك الاقتصاد الإســـلامي بكـــل نظمـــه الدينيـــة والسياســـية والاجتماعيـــة، بحيث تصبح العلاقة متكاملة بين النظم الثلاثة لإبراز حلولاً شـــاملة مـــن أجـــل الفـــرد والمجتمـــع. فنجد أن الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالعقيـــدة الإســـلامية الـــتي قوامهـــا أن الله ســـبحانه وتعـــالي مالك الملك وله الحكم، وكذلك فإن الاقتصـــاد الإســـلامي يـــرتبط بالعبـــادات فيـــأمر بالزكـــاة للفقراء والمحتاجين وجعل لهم حقـــا مـــن مـــال الأغنيـــاء، كمـــا يتصـــل الاقتصـــاد الإســـلامي بالمعاملات المالية وجعل حفظ المال بطرق متعددة وربط التنميـــة الاقتصـــادية بالإنتـــاج الحقيقـــي الذي يشتمل على النفع للفرد والمجتمع(٢٦).

ومن أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي أيضاً الشـــمولية الـــتي تجمـــع بـــين المـــال والمعاملات المالية بأغلب القضايا في الشـــريعة الإســـلامية مـــن العبـــادات وكـــذلك المعـــاملات الأسرية أو العلاقات بين الدول، فلكل جزء من هذه العلـــوم علاقـــة مباشـــرة أو غـــير مباشـــرة بهذه المعاملات المالية والتي تشرعها قوانين الاقتصاد الإسلامي(٢٧).

٥- التـــــوازن:

يعتبر الفكر الاقتصادي الإسلامي فكر وسطي، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٤٣).

فهو فكر أساسه العدل والتوازن فلا وجود فيه للطغيان أو الخسران ولا وجود فيه للتوازن المصطنع، فلا توازن إلا لتوازن العدل والقسط والوسطية، حيث التوازن بين المثالية والواقعية، وبين المادية والروحية ويجمع بين مصلحة الفرد وكذلك مصلحة الجماعة ومصلحة الدولة، وكذلك بين مصلحة الفقراء والأغنياء، ومن أشكال التوازن في الفكر الاقتصادي الإسلامي التوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة وكذلك التوازن بين الاكتناز والاستهلاك، والتوازن بين الاستهلاك والادخار(٢٨).

٦- التوازن بين المادة والروح:

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يوازن بين المادة والروح، حيث إنها من مكونات الإنسان نفسه فلا يفرط في الجوانب المادية على حساب الجوانب الروحية أو يترك الجانب الروحي ويرفع من شأن الجانب المادية النفعية. فيقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٩) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة ٩- ١٠).

ويعتبر هذا المزج الصلب بين المادة والروح من قواعد الاقتصاد الإسلامي بحيث لا يمكن افتراض العوامل الاقتصادية بمفردها هي المحرك الحقيقي لنهضة الاقتصاد والدولة،وكذلك لا يمكن التفرغ إلى العبادات دون العمل والبحث عن الكسب الحلال الذي يساعد الإنسان على تحقيق غاياته في الحياة(٢٩)، لقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة ١٠٥).

٧- التوازن بين المصالح العامة والخاصة:

فإلى جانب التوازن بين المادة والروح، يوازن الاقتصاد الإسلامي بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للمجتمع والأفراد ، فهما من وجهة نظر الإسلام أصل لا يمكن إغفاله أو غض الطرف عنه بحيث لا تهدر المصلحة العامة شئون النظم الفردية، ولا تهدر المصلحة الخاصة شئون النظم الاجتماعية، بل يعتني بالمصلحتين على مسافة متساوية بحيث تقوم الدولة أو السلطات التنفيذية التوفيق بين تلك المصلحتين دومًا.

وإضافة لما سبق، فإنه من ضروريات أحكام الشرع في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التوازن بين المدخلات المالية للدولة وبين أوجه المخرجات المتعددة وفق سياسة مالية متطورة تقوم على إدارة مدخلات الدولة ومصارفها بطريقة تضمن الوفاء بكافة المخرجات التي تتطلبها المرافق العامة من غير إرهاق أو تضييع للمصالح الخاصة مع الاهتمام بمبادئ التوازن والمصلحة في الإنفاق(٣٠).

٨- العالمية:

فقد نزلت الشرائع الماضية للشريعة الإسلامية خاصة بقومها علما بأن نزلت الشريعة الإسلامية للناس كافة(٣١)، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۖ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (الأعراف ١٥٨).

فمما لا شك فيه أن هذا الدين الخاتم تميز بالعالمية فقد جاء بأحكام كلية وخصائص عامة تتوافق مع كل مكان وزمان وحوي بين الثبات والمرونة واستوعب لاجتهادات العلماء المجتهدين وأوجب الأصل في المعاملات الإباحة ما دام لا يعارض قرآنا أو سنة أو مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية(٣٢).

٩- العدالة:

إن الاقتصاد الإسلامي أسس علي العدل والتوازن والمعاملة الطيبة للمسلمين وغير المسلمين، حيث الغاية المرجوة من الاقتصاد الإسلامي بكل وسائله وأدواته ترسيخ العدل والتوازن في التنمية الاقتصادية وذلك لتوجيه المجتمع للاعتدال والتوازن من غير إفراط أو تفريط، وعلى سبيل المثال بالنسبة للعدالة في توزيع الدخل فنجد أن الإسلام حرص على بناء الإنسان وتنمية موارده الاقتصادية ليحيا حياة طيبة كريمة متوجة بالإنجازات والإنتاج والعمل المثمر الذي يؤتي ثماره في الدنيا والآخرة فيحيا الإنسان حياة كريمة ترفعه من حد الكفاف إلى حد الثراء والذي يؤدي بدوره إلى خلق تنمية اقتصادية مستدامة تغطي كافة أبناء المجتمع المسلم وما يعيشون معهم كالنسيج الواحد فتقضي على الفقر والتخلف.

وكذلك نجد أن من أهم صور العدالة في الاقتصاد الإسلامي، الصور المتعددة للتكافل الاجتماعي والذي يتضمن التضامن والتكاتف لأفراد المجتمع الواحد فيما بينهم كأفراد أو جماعات ويعمل على المساهمة الإيجابية بين أفراد المجتمع الواحد ومن أمثلة ذلك: كفالة اليتيم، ودروس العلم ونشره بين براعم الأمة الإسلامية.مما يقوي مفاهيم الترابط بين أبنائها والذي يخرج من أصول العقيدة الإسلامية(٣٣)، لقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (آل عمران: ١١٠).

المطلب الثالث: مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يرتكز الاقتصاد الإسلامي علي ثلاثة مبادئ رئيسية تجعله متميزاً عن غيره من المذاهب الاقتصادية والتي تتمثل في (الملكية المزدوجة- الحرية الاقتصادية- العدالة الاجتماعية)(٣٤)، ونوضحها كما يلي:

١- مبدأ الملكية المزدوجة:

في بداية الأمر اتفق الكثير من علماء الاقتصاد الإسلامي أن ملكية الإنسان للأشياء من حوله هي فقط ملكية اعتبارية ومؤقتة، لأن المالك الوحيد لكل هذه المخلوقات والأشياء والأصول هو الله سبحانه وتعالي، والإنسان مستخلف والله هو الخالق، لقوله تعالي: ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الحديد: ٢).

كذلك يقر الاقتصاد الإسلامي مبدأ الملكية المزدوجة الذي يقوم علي مزج الملكية الفردية (الخاصة) مع الملكية العامة، وكذلك ملكية الدولة، فهو بذلك يعطي كل ذي حق حقه. وبهذا الشكل هو لا يتفق مع النظام الرأسمالي للملكية الذي يقوم علي مبدأ تعظيم الملكية الخاصة واعتبارها وأنها المبدأ الأساسي للملكية، كما أنه لا يتفق مع النظام الاشتراكي الذي أساسه الملكية العامة، بحيث يعتبرها المبدأ العام، فقد روي عن الإمام أحمد وكذلك غيره أن رسول الله (ﷺ) قال:"المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار"(٣٥).

وبمعنى آخر فإن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بالملكية العامة كما يؤمن بالملكية الخاصة على حد سواء، ويجعل لكل منهما حقلاً خاصًّا، حيث أن الاقتصاد الإسلامي نظامًا

مستقلاً يقوم علي مبدأ الحرية المزدوجة التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، ويؤسس علي قواعد وأصول وفكر متين يتوافق مع الشريعة الإسلامية[٣٦].

٢-مبدأ الحرية الاقتصادية:

إن الحرية الفردية في الاقتصاد الإسلامي أمر مشروع، حيث يحق للمسلم أن يتملك ويتصرف بحرية في مشاريعه الخاصة، كما يحق له أن يمارس نشاطاته المالية والتجارية وفق الضوابط الشرعية الواجبة في القرآن والسنة من غير ضرر للآخرين.

وتتيح الحرية الاقتصادية للأفراد إنفاق أموالهم في الأمور المشروعة أو استثمارها وفق الشريعة الإسلامية أو ادخارها وفق الطرق المشروعة، وبذلك تصبح هذه الحرية هي الوسيلة التي تحقق المصالح للمجتمع بأكمله[٣٧]، ويقول سبحانه وتعالي: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

٣-مبدأ العدالة الاجتماعية:

حيث يتبني الإسلام مبدأ العدالة الاجتماعية ولكن ليس بمفهومها التجريدي أو بشكلها المفتوح المطلق، و لم يصدرها إلي المجتمعات التي تختلف نظرتها للعدالة الاجتماعية بحسب اختلاف أفكارها ومفاهيمها عن الحياة، بل قام الإسلام بتحديد وبلورة هذا المفهوم وفق مخطط اجتماعي محدد، ثم استطاع أن يجسد هذا الشكل في واقع اجتماعي محاط بالمفهوم الإسلامي للعدالة الاجتماعية.

ويعتبر أهم مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية للفكر الاقتصادي الإسلامي أن ملكية المال لله سبحانه وتعالى إلى جانب استخلاف المجتمع بمنفعة المال حيث يكون الفرد نائباً أو وكيلاً عن المجتمع يتصرف في المال بما يتوافق مع مصلحة المجتمع ويتوافق مع مصالحه، وتتولي الدولة إدارة هذه المصادر والأموال نيابة عن الجماعة ووكيلاً عنها[٣٨].

ومما سبق يمكن أن يستخلص الباحث ما يلي:

١- إن الاقتصاد الإسلامي استمد مبادئه وقواعده من الشريعة الإسلامية، فالنظام الاقتصادي الإسلامي من أعظم النظم الاقتصادية ويمكنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفقر في كل وقت وحين.

٢- إن الاقتصاد الإسلامي يقوم على التكافل الاجتماعي عن طريق الزكاة وغيرها من النفقات الواجبة، وهذا من شأنه القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- إن الاقتصاد الإسلامي أحكامه ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان، فهي بذلك يمكن تطبيقها على كل المجتمعات الإسلامية، بل علي العالم أجمعه.

٤- إن مقصد هذا النظام الاقتصادي الإسلامي الرباني هو إشباع وتوفير ما يحتاجه الإنسان من الحاجيات الأساسية وتحقيق حد الكفاية ليحيا حياة جيدة رغدة يتوفر فيها الإشباع المادي والروحي سويًّا.

الهـوامـش

١) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط١١، ٢٠٠٩م، ص١٤.

٢) حميد جابر القرشي، لماذا نحن مسلمون، بدون تاريخ، ص١٥٤.

٣) (١/١٤)، أخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ... رقم ٤٥.

٤) توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة الدراسات الاقتصادية، أنقرة: تركيا، ٢٠٢٠م، العدد ٤، ص ١٠١.

٥) عبد السميع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٠٣هـ، ص ١٨٧.

٦) لسان العرب، مادة قصد.

٧) محمود بابلي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض: مطبعة المدينة، ط٢، ١٩٨٦، ص ١٠.

٨) سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ١٤٢٨ هجرية، ص٣-٤.

٩) (٣/١٣٠٥)، أخرجه مسلم في الفضائل باب كثرة حيائه صلى الله عليه وسلم، رقم ٢٣٢١. توفيق أزرق، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

١٠) الاقتصاد الإسلامي: (١/ ٦) موقع الإسلام: www.al- islam.com

١١) أحمد فهمي أبو سنة. علم الاقتصاد الإسلامي ضرورة قائمة وحقيقة واقعة، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٣.

١٢) شوقي أحمد دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، ١٩٨٥، ص١٧١.

١٣) عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨، ص ٣٠- ٣١.

١٤) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص٢١.

١٥) ٤١٤١ (٤/١٥٩٨)، حديث رقم ١٦٥٥ .

١٦) عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص ١٣.

١٧) أحمد محمد عاشور نشأة الفكر الإسلامي وخصائصه،٢٠١٦. https://www.alukah.net/culture/0/102211

١٨) أحمد محمد عاشور، مرجع سابق، ص ١٣.

١٩) محمد الدرداري،الاستخلاف المالي في الإسلام.https://www.alukah.net/culture/0/110457

٢٠) أخرجه الترمذي، باب في القيامة (٤/٢١٦)، رقم ٢٤١٦.

٢١) ناصر مراد، مباديء ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقي الدولي، الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل،جامعة غرداية الجزائر، ٢٠١١، ص٢٦.

٢٢) صحيح البخاري، رقم ٣٨٦١.

٢٣) ناصر مراد، مرجع سابق، ص٢٦.

٢٤) رواه الترمذي، حديث رقم ١٢٦٤.

٢٥) أحمد محمد عاشور، مرجع سابق.

٢٦) ناصر مراد، مرجع سابق، ص٢٩.

٢٧) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠.

٢٨) أحمد محمد عاشور، مرجع سابق.

٢٩) أحمد محمد عاشور، مرجع سابق.

٣٠) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص١١٣.

٣١) أحمد محمد عاشور، مرجع سابق.

٣٢) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص١١٣.

٣٣) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص١١٤.

٣٤) حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي رؤية مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص٨٩.

٣٥) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، الحديث ٣٢، ص١.

٣٦) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص ١٠٧.

٣٧) توفيق أزرق، مرجع سابق، ص ١٠٧.

٣٨) صبري محمد خليل. أسس العدالة الاجتماعية في المنظور الاقتصادي الإسلامي، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣. https:// drsabrikhalil. Wordpress. com

المـــراجـــع

- ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثا من جوامع الكلم.
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخـــاري، ت: محمـــد زهـــير الناصـــر، ١٤٢٢ ه، دار طوق النجاة.
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر،١٩٩٧، ط١.
- أحمد فهمي أبو سنة، علم الاقتصاد الإسلامي ضـــرورة قائمـــة وحقيقـــة واقعـــة، مجلـــة المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٣.
- أحمـــــد محمـــــد عاشـــــور، نشـــــأة الفكـــــر الإســـــلامي وخصائصـــــه،٢٠١٦. https://www.alukah.net/culture/0/102211
- توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبـــادئ الـــتي تحكمـــه، مجلـــة الدراسات الاقتصادية،أنقرة: تركيا،٢٠٢٠، العدد ٤.
- حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويـــل الإســـلامي رؤيـــة مختلفـــة، مركـــز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠.
- حافظ إبراهيم صالح، السياسة النقديـــة بـــين الفكـــر الاقتصـــادي الوضـــعي والفكـــر الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية، جامعـــة أم درمان الإسلامية، السودان،٢٠٠٢.
- حميد جابر القرشي، لماذا نحن مسلمون، بدون تاريخ، بدون طبعة.
- سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ١٤٢٨ هجرية.
- شوقي أحمد دنيا، دروس في الاقتصاد الإســـلامي: النظريـــة الاقتصـــادية مـــن منظـــور إسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، ١٩٨٥.
- صبري محمد خليل، أسس العدالة الاجتماعية في المنظـــور الاقتصـــادي الإســـلامي، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣. https:// drsabrikhalil. Wordpress. Com
- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علـــم الاقتصـــاد الإســـلامي، الإســـكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨.
- عبد الله بن عبد المحسن الطريقـــي، الاقتصـــاد الإســـلامي أســـس ومبـــادئ وأهـــداف، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ٢٠٠٩م، ط ١١.

- عبد الله عبد العزيز الصعيدي ، بعض المفاهيم الأساسية في الفكر الاقتصادي الوضعي والفكر الإسلامي، مجلة العلوم القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.
- عصام عباس محمد نقلي، تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول ومدي الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،١٩٩٢
- محمد الدرداري، الاستخلاف المالي في الإسلام. https://www.alukah.net/culture/0/110457
- محمود بابلي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض: مطبعة المدينة،١٩٨٦، ط٢.
- ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقي الدولي، الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل،جامعة غرداية الجزائر، ٢٠١١.
- الاقتصاد الإسلامي، (١/ ٦) موقع الإسلام: www.al- islam.com